

المجتمع الدولي وقضايا الشرق الأوسط الكبرى ... جذور قديمة للأحداث المعاصرة

كريم مروة

البرنامج الكوميدي في تلفزيون «ال بي سي» اللبناني الذي اعتبر مسيئاً لأمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله. تضاف إلى ذلك ردود الفعل على محاضرة رأس الكنيسة الكاثوليكية التي استشهد فيها بأقوال قديمة تتعلق بالإسلام وبالفتوحات الإسلامية. الأمر الذي يؤكد أن ما هو مشترك بين هذه الأشكال المختلفة للظاهرة، وهو أساسي، إنما هو الحذر، إن لم نقل الرفض، للآخر المختلف، حتى في الدين ذاته. هذه الظاهرة بأشكالها المختلفة ما تزال خارج الفهم، أو محدودة الفهم، في الغرب. وما زال التعامل معها من قبل بعض الدول، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، ومن قبل القوى السياسية والاجتماعية في الغرب بشكل عام، يتخذ طابع ردود أفعال تتراوح بين العداء المطلق لها وإلصاق صفة الإرهاب بها، وإعلان الحرب عليها، وبين الاعتراض الكلامي عليها في محاولة تفسيرها من دون بذل الجهد الكافي في البحث عن جذورها في كل من التاريخ القديم والحديث للمنطقة، وبالعلاقة المعقدة والمركبة لهذه المنطقة من العالم. ويبدو لنا في هذا الإطار، ونحن بصدد طرح المشكلة، أن علينا، نحن أبناء المنطقة بالذات، أن نسهم، قبل سوانا، في تقديم بعض الإجابات عن الأسئلة التي تطرحها هذه الظاهرة. غير أن علينا أن نبدأ بالإشارة إلى أن بروز هذه الظاهرة لم يأت دفعة واحدة، ولا جاء في شكل محدد وواضح منذ البداية، بل إن الظاهرة جاءت متدرجة، ومرت بتجارب متعددة. لكن الأهم من كل ذلك هو أنها ترافقت مع ظواهر من نوع آخر، نؤجل الدخول في التفاصيل المتصلة بها إلى مكان آخر في هذا البحث. أبرز هذه الظواهر الأخرى هو ما يتمثل بسيادة أنظمة الاستبداد في بلدان المنطقة، وبضعف دور السياسة في الحياة العامة بفعل غياب الحرية، وتراجع دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وبروز انقسامات من نوع مختلف عما كان سائداً في صورة طبيعية، واستبدالها بانقسامات طائفية وعائلية، وانكفاء أقسام واسعة من الفئات الشعبية عن الانخراط في الشأن العام، بفعل هذه التطورات السلبية، وتعمق حالات اليأس، عند الشباب خصوصاً، وتزايد لجوء الكثرة الغالبة من الناس إلى طوائفهم ومذاهبهم

تكثر الأحداث الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، وتكرر بوتائر متسارعة. وتتخذ هذه الأحداث أشكالاً مختلفة، إما في حروب مع الخارج، أو في حروب أهلية، أو في احتلال دول كبرى لدول صغيرة، أو في صيغة تدخل دول مجاورة كبيرة بشؤون دول مجاورة صغيرة. كما تتخذ شكل انقسامات حادة وصراعات بين أهل البلد الواحد حول مشاريع وهمية، تستقوي كل مجموعة منهم بقوى خارجية. فيتحولون جميعهم بفعل استقوائهم هذا بالخارج، من دون أن يدروا، إلى أدوات تستخدمها هذه القوى الخارجية في الصراعات القائمة بينها حول مصالحها السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة. ويكاد المجتمع الدولي يعجز عن اللحاق بهذه الأحداث وبالتطورات التي تنتج عنها، بل إن أقساماً واسعة من القوى السياسية والاجتماعية في بلدان الغرب تجد نفسها منساقاً إلى اتخاذ مواقف حائرة، مترددة، في ما يشبه العجز عن فهم أصل المشكلة وعن فهم أشكال التعبير عنها. ويزيد من هذين الحيرة والتردد في مواقف هذه القوى ما نشهده من بروز ظواهر تكاد تستعصي على الفهم، وعلى التفسير العقلاني. ألا تشير إلى هذه الإشكالية، على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة الأصولية المتفاقمة المسماة إسلامية في جميع بلدان المنطقة وفي امتداداتها؟ علماً أن هذه الظاهرة هي متعددة في أنواعها، وفي استهدافاتها، وفي طبيعة القوى التي تنتمي إليها. ذلك أنه سيكون من الخطأ الفادح الدمج، مثلاً، بين «حزب الله» في لبنان، وبين ابن لادن في أفغانستان والزرقاوي في العراق. فلإسلام، وللعقيدة الدينية الإسلامية بالنسبة إلى كل من هذين النوعين من الأصولية، فهم وتفسير مختلفان. والأهداف المعلنة والمضرة لكل منهما، والأشكال المتبعة في عملهما السياسي المسلح، هي أيضاً مختلفة. وهو ما يمكن تمييزه بوضوح، عندما تتوفر الموضوعية في قراءة الأحداث وفي تفسيرها. غير أنه سيكون من الخطأ الفادح ألا نرى في الظاهرة ذاتها، مع اختلاف أشكال التعبير عنها، ما هو مشترك بينها في الأساس. وقد دلت على ذلك ردود الفعل على الرسوم الكاريكاتورية المسيئة في الدنمارك، وردود الفعل على

هذه البلدان والتحكم بها وبمصائر شعوبها. وساهم الاضطراب في هذه البلدان، الذي تمثل بالصراعات الداخلية وبالحروب الخارجية وبالغروب الأهلية، وبسائر أشكال التدخل بما فيها العدوان الخارجي، في إبقاء هذه البلدان أسيرة التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأسيرة الفقر والمرض، وكذلك الجهل، الذي لم تحد من انتشاره وتعمق آثاره في المجتمع كثرة المدارس والجامعات وكميات المعارف التي تقدم إلى الأجيال من دون تخطيط يحدد الوظيفة الاجتماعية والتنموية للعلم وللمعرفة اللذين يفتقدان قيمتهما في صنع التقدم إذا هما لم يقترنا بالوعي الاجتماعي.

هل يكفي ما نشر إليه من وقائع تاريخية، سياسية واجتماعية، لكي نحدد أصل المشكلة فيما نحن بصدده؟ وسواء صح ما ندعيه أم لم يصح، فإننا أمام حاجة موضوعية للتوقف عند هذه الوقائع التي تشكل على الأقل بعضاً من جذور المشكلة ومن أسبابها ومن مسببها. وهي جميعها حالات ولدت وتولد نماذج مختلفة من الظواهر، لا سيما ما يتصل منها بالتطرف، سواء باسم الهوية الدينية، أم باسم الهوية القومية، أم باسم الانتماءات الأولية، العائلية والقبلية.

أوهام الهوية تختلف بلدان المنطقة في شكل الأنظمة التي قامت فيها مترافقة مع الحالات والظواهر الأنف ذكرها. ولا نرمي هنا إلى الحديث عن ملكية هنا وعن جمهورية هناك. بل أن ما نرمي إليه هو التوقف عند الطبيعة السياسية والاجتماعية للأنظمة التي سادت في هذه البلدان. وإذا كانت تركيا قد ظلت تشكل استمراراً، وإن بصيغ وأشكال مختلفة، لتقاليد العلمانية التي أرسى أسسها أتاتورك، فإن إيران قد غيرت، بعد انتصار الثورة الإسلامية، نظامها القديم، ودخلت في نمط جديد من النظام يستند إلى العقيدة الدينية، التي يتوحد فيها الاتجاه القومي الفارسي مع الإسلام الشيعي. وهو نظام جمهوري تعددي في الشكل. لكنه ديني تعصبي استبدادي في الجوهر، وحتى في الممارسة. في حين أن الوضع في البلدان العربية كان، منذ البداية، ولا يزال، مختلفاً. فقد دخلت هذه البلدان منذ المراحل الأولى لتشكل دولها المستقلة، إما في أنظمة ملكية إسلامية في الشكل وذات طابع عائلي، أو في أنظمة جمهورية برلمانية سرعان ما حولتها الانقلابات

وعائلاتهم وقبائلهم. وهي جميعها حالات تشير إلى تفكك بنى الدولة، وتفكك بنى الاجتماع السياسي، عامة، والوطني خاصة، في هذه البلدان.

أصل المشكلة لا بد من العودة في تفسير معنى الأحداث الكبرى التي نشير إليها، وتفسير بروز الظواهر المرافقة لها، إلى التاريخ القديم والمعاصر. غير أننا لن نغامر في هذا البحث في الدخول في متاهات التاريخ. إننا نود فقط أن نشير إلى أن لكل حالة جذورها القديمة وأن لها كذلك الأسباب التي تولدها. نريد فقط أن نشير بسرعة إلى أن تكوين بلدان هذه المنطقة ليس من طبيعة واحدة. فالفرق كبير بين إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان، من جهة، وبين البلدان العربية مشرقاً ومغرباً، بل إن البلدان العربية ذاتها تختلف في تاريخها الحديث الذي تكونت فيه كدول مستقلة. لذلك فإن من الخطأ الدمج في شكل تعسفي بين هذه البلدان وظروفها، وبين مراحل تطورها، وبالأخص بين دول المشرق والمغرب، وحتى حول طبيعة ونوع الأحداث التي جرت وتجري فيها. إلا أن من المفيد، في الوقت ذاته، أن نقرأ بوضوح بعضاً من العناصر المشتركة في بعض مراحل تطور هذه البلدان في تاريخها الحديث على الأقل، من دون أن نهمل ما هو مشترك بينها في تاريخها القديم. والمشارك، هنا وهناك، بين هذه البلدان هو كونها بلداناً إسلامية في أكثريتها الساحقة. وإذا كان الإسلام السني هو صاحب الأغلبية في هذه البلدان جميعها، فإن الجديد الذي نشأ مع الثورة الإسلامية في إيران هو أن الإسلام الشيعي قد دخل في نسيج الحياة العامة في بعض هذه البلدان بقوة لا سابق لها منذ قرون عدة. ولا يستثنى من ذلك لبنان على رغم التعدد الديني فيه.

يضاف إلى هذا العنصر المشترك بين هذه البلدان، في تاريخها الحديث على الأقل، هو أنها بمعظمها بلدان تقوم على ثروات هائلة من النفط والمياه، فضلاً عن ثروات أخرى بعضها لا يزال مغموراً تحت الأرض. وهي لذلك دخلت، منذ اللحظات الأولى لتكوينها كدول مستقلة، في مشاكل كبرى، سواء في علاقتها مع بعضها البعض، أم في العلاقات الداخلية بين مكوناتها السياسية والاجتماعية والدينية. لكن مشكلتها الأكبر تمثلت في علاقتها مع الخارج، أي مع الدول العظمى التي كانت ولا تزال تطمح إلى وضع اليد على ثروات

سلطاتها. كما ساهم في زيادة نفوذ هذه الحركات الأصولية، وفي تحولها إلى قوة مدمرة، تعاضم أشكال التدخل الخارجي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، باسم الدفاع الزائف عن الديمقراطية، وعلى قاعدة نهج لا يختلف عند الليبراليين الجدد عن النهج الذي ساد في البلدان العربية. وكانت، ولا تزال، وظيفة هذا التدخل الأميركي خصوصاً بسط الهيمنة على المنطقة وعلى مصادر الثروة فيها، مستندة إلى دعم حكام هذه البلدان المباشر وغير المباشر لها ولسياستها. لكن الدفاع المزعوم عن الهوية القومية وعن الهوية الدينية سرعان ما تحول إلى شكل هجين من الانغلاق على الذات، ورفض الآخر، وتعميق التخلف، واعتبار أن كل ما يأتي من الغرب إنما يستهدف القضاء على هاتين الهويةتين. وصارت الأفكار والمعارف، التي يجهد الناس عموماً لإتقانها، مستوردات خطيرة تهدد هاتين الهويةتين. وغاب عن الإدراك، حتى عند أقسام واسعة من النخب السياسية والثقافية، أن الهويات لدى الشعوب جميعها، التي هي شكل من أشكال التعبير عن ذواتها، إنما تحتاج دائماً إلى الاعتناء والتطور اللذين يوفرهما لها التفاعل الخصب مع ثقافات الشعوب الأخرى ومع منجزات الحضارة العالمية حاملة العناصر الأساسية للتقدم الذي يحتاج إليه جميع البشر من دون استثناء. إن جميع هذه الحالات تشكل، في نظرنا، التعبير الراهن عما تعاني منه البلدان العربية، خصوصاً، في واقعها الراهن، سواء في تعامل حكوماتها مع شعوبها، أم في تعامل شعوبها ونخبها السياسية والثقافية مع حاضرها ومستقبلها، ومع التحولات الكبرى التي تجري في العالم المعاصر، في اتجاهاتها المتناقضة.

النزاع العربي - الإسرائيلي إن ما توقعنا عنده في تحديد أصل المشكلة، وفي ما نتج عن الوقائع التاريخية في هذه البلدان، يقتضي منا بالضرورة أن نتوقف عند قضية لا تعطى حقها من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي، على رغم كل ما يقال ويفعل في هذا الاتجاه. إنها القضية المتصلة بالنزاع العربي - الإسرائيلي. وإذا كان جوهر المشكلة هو ما يتصل بقضية فلسطين، أي يحق للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وفق قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذ في عام 1947، وقضى بإقامة دولتين عربية وعبرية، فإن

العسكرية المتتالية إلى أنظمة استبداد وراثية. وهذه الأنظمة، الجمهورية، الاستبدادية إنما قامت في الأساس على شعارات قومية. واستندت في تثبيت سلطاتها إلى مؤسسة عسكرية، قوية في مواجهة شعوبها، ضعيفة وعاجزة ومنهزمة في مواجهة خصومها الخارجيين، المتمثلين أساساً بدولة إسرائيل. ومعروف أن الدولة العبرية قد نشأت بقرار من الأمم المتحدة، في ذات المرحلة التي تشكلت فيها معظم الدول العربية الحديثة. ومنذ ذلك التاريخ، أي منذ ما يزيد عن نصف قرن، تستمر هذه الأنظمة الاستبدادية بصيغها المختلفة حاملة شعارات ذات طابع قومي ديماغوجي، تدعو إلى وحدة البلدان العربية، وتعمل في الاتجاه المعاكس لها، وتتمسك بالدفاع الزائف عن الهوية القومية العربية، وعن التراث الحضاري الإسلامي، وترفض الاعتراف للأقليات القومية بالوجود، وتحرمها من حقوقها، وتمارس القمع ضدها بما في ذلك بالحروب الطويلة (العراق والسودان).

ولأن سادة هذه الأنظمة كانوا على الدوام حريصين على البقاء في مواقعهم في السلطة بأي ثمن، فإنهم حولوا بلدانهم، عن طريق القمع المباشر والمقنع، إلى بلدان ضعيفة ومتخلفة، يعيش فيها الفساد والفقر، وتضعف الثقافة والمعرفة، ويتشوه الوعي. وخلقوا، مع الوقت، فئات واسعة من الشعب ملتصقة بهم، بالانتفاع وبالخوف من القمع وباليأس من إمكانية التغيير. لكن ذلك أدى في نهاية المطاف إلى تعطيل السياسة وتغيب دورها في الحياة العامة. كما أدى إلى تلاشي دور الأحزاب ودور مؤسسات المجتمع المدني. وانتهى الأمر بأقسام واسعة من الفئات الشعبية وحتى بالنخب السياسية والثقافية إلى اللجوء، تدريجياً، إلى طوائفها ومذاهبها وأديانها، وحتى إلى عائلاتها وقبائلها. ونشأت، في ظل الفقر واليأس والحاجة والخوف على المصير، حركات أصولية كشكل من أشكال الاحتجاج والاعتراض على الواقع القائم. فجرى قمعها. فازدادت شراسة وزادتها قوة وشراسة تلك الهزائم التي أدت إليها المغامرات العسكرية للحكومات العربية في مواجهة إسرائيل تحت الشعار الزائف: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة من أجل تحرير فلسطين». وهي مغامرات استندت فيها هذه الحكومات إلى الهزائم العسكرية من أجل عسكرة الحياة وتوسيع قاعدة القمع دفاعاً عن

الصراع في العراق هو صراع تتدخل فيه بأشكال مختلفة كل دول المنطقة. وجوهر هذا الصراع يتمحور حول منع العراق من أن يصبح، بعد زوال نظام صدام حسين الذي سقط بالتدخل الأميركي الفذ، نظاماً ديموقراطياً تعددياً، وهو ما يتناقض مع مصالح الانظمة القائمة في المنطقة، بما فيها النظامان الإيراني والسوري. ومن غرائب التناقضات في هذا الأمر أن هذا الصراع يتخذ طابع نزاع ديني في صفوف مسلمي المنطقة، وبين حكام بلدانها على وجه التحديد. وهو نزاع بين الإسلام السني الأكثر في المنطقة وبين الإسلام الشيعي الذي تتزعمه إيران، وتستند إلى مرتكزين أساسيين لها لتعزيز مواقفها هما العراق ولبنان.

الأثار الكارثية لانهايار مشاريع التغيير لن يكون بالإمكان الحديث عن الأزمات التي تمر فيها بلدان المنطقة من دون الوقوف عند ظاهرة تراجع مشاريع التغيير الكبرى التي حملت اسم الشيوعية والاشتراكية وحركات التحرر الوطني المتأثرة بالفكر الاشتراكي. فحركة التحرر الوطني هذه، بمكوناتها المختلفة، ساهمت بتوليد عناصر تفككها وانهايار مشروعها، لكونها ساهمت في توليد الاستبداد، وصارت ضحيته. ولا يتعلق الأمر من الناحية التاريخية بالمرحلة التي أعقبت انهايار الاتحاد السوفياتي والمنظومة العالمية المسماة اشتراكية التي كانت مرتبطة به وبنموذجه المعم للاشتراكية. فهذا التراجع كان قد بدأ قبل ذلك التاريخ بعقود. ولهذا التراجع الذي شهدته أحزاب التغيير باسم الاشتراكية، في بلدان المنطقة، أسبابه الداخلية. ولعل أبرز هذه الأسباب، في تقديرنا، يعود إلى صعوبة الأوضاع في هذه البلدان، التي نتجت من جراء سيادة أنظمة الاستبداد فيها. يضاف إلى ذلك سبب بنيوي في هذه الأحزاب ذاتها تمثل في كونها عجزت عن تأصيل ذاتها في البيئة المحلية لبلدانها، ونهج قسم منها سياسة الالتحاق بسلطات الاستبداد باسم الاشتراكية. ولم تستطع حماية موقعها المستقل، فتوزعت علاقاتها، في مرحلة ما بعد انهايار الاتحاد السوفياتي، بنسب متفاوتة، بين الطوائف والمكونات السياسية الأخرى، وبين ولاءات أو تحالفات من أنواع أخرى، وأعطتها تبريرات فكرية وسياسية واجتماعية. الأمر الذي أضعف قدرة هذه الأحزاب والحركات على

لهذه القضية أبعاداً تتجاوز فلسطين وشعبها وقضيتها الوطنية. إن ثمانية وخمسين عاماً من النزاع العربي الإسرائيلي قد أحدثت تدميراً مادياً وروحياً في المنطقة، وخلقت مشكلة عالمية معقدة تهدد السلم في المنطقة وفي العالم. إن حرب لبنان الأخيرة، بمعزل عن تقييم أسباب وقوعها، هي واحدة من هذه الحروب المتصلة بالنزاع العربي - الإسرائيلي. وهي مثل سابقتها من الحروب خلفت توتراً في المنطقة وفي العالم. وهي حرب لم تنته فصولها بعد.

لا بد من وقفة سياسية مسؤولة من قبل المجتمع الدولي لمعالجة هذه القضية من جذورها. إذ لم يعد مقبولاً أن تستمر إسرائيل في تعنتها وفي رفضها لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين. وتذرع إسرائيل الدائم لممارسة قمعها الوحشي للشعب الفلسطيني بأن هذا الشعب يستخدم السلاح في الدفاع عن قضيته، إن هذا التذرع الإسرائيلي لممارسة القمع سيؤدي إلى المزيد من تعقيد القضية، وإلى المزيد من الموت والدمار، وإلى المزيد من ظواهر التطرف. إن ما يجري في فلسطين اليوم هو كارثة بكل المعاني. إنه أشبه ما يكون بإبادة شعب يطالب بحقوقه المشروعة في وطنه. وما يحصل هو، بهذا المعنى، كارثة للشعب الفلسطيني، لكنه كارثة للشعوب العربية، ولشعب إسرائيل. وهو نقطة توتر دائمة في الوضع في المنطقة وفي العالم. وقد حان الوقت لوضع حد لما يجري، والعمل بكل الوسائل لإجبار إسرائيل على الدخول في مفاوضات حقيقية تقود إلى إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرض فلسطين في حدود عام 1967، وأن تكون القدس الشرقية عاصمتها. إن مثل هذا الحل من شأنه أن ينزع فتيل الصراعات القائمة، ومن شأنه أيضاً أن يخفف من غلواء الحركات الأصولية المتطرفة. ومن دون أن ندخل في تفاصيل ما يجري في العراق، بسبب الاحتلال الأميركي لهذا البلد، وبسبب التدخل المتعدد الوجوه والأشكال من قبل الدول المجاورة للعراق في هذا البلد، فإننا نريد أن نشير أولاً إلى أن الكارثة العراقية وجذرها الأصلي إنما يكمنان في نظام الاستبداد الذي حكم العراق ما يقرب من أربعين عاماً، وأحدث فيه تدميراً مادياً وروحياً كبيراً. وسلسلة الوقائع لا تحصى في هذا المجال. إلا أن علينا أن نرى، في الوقت عينه، أن

الإبداع في إنتاج معرفة دقيقة بأوضاع بلدانها، وفي تحديد مهمات واقعية لإحداث التغيير فيها. أما الأسباب الخارجية فتتمثل بنوع العلاقات التي كان يقيمها الاتحاد السوفياتي مع الأحزاب الشيوعية واليسارية ومع حركات التحرر الوطني. فمن المعلوم أنه طغى لزمان طويل نمط فظ من الأبوة من قبل الاتحاد السوفياتي على هذه الأحزاب والحركات، ترافق مع قمع فظ لكل من كان يخالف التوجهات الآتية إليه من المركز الأممي.

لكن تراجع هذه المشاريع وتراجع دور أصحابها لم يحصل دفعة واحدة. بل هما كانا يحصلان بالتدريج. وسيكون من الظلم والتعسف أن نهمل الدور الذي لعبته الحركات الشيوعية خصوصاً في فترات سابقة، وكذلك دور الحركات القومية التي تطعمت بالأفكار الاشتراكية، في فترة لاحقة، في مجمل النضالات الوطنية والاجتماعية. وكان هذا الدور متميزاً. غير أن الانقسامات والصراعات التي نشأت بين التيار الشيوعي والتيار القومي حول قيادة النضال، وحول الأهداف المباشرة والبعيدة المدى، وحول أشكال هذا النضال، وحول أمور أخرى، فضلاً عن الانقسامات التي حصلت داخل هذه الأحزاب بسبب فكرها الشمولي وتنظيمها المركزي، سرعان ما بدأت تترك تأثيراتها السلبية على الجميع. ولأن الأفكار والشعارات التي حملتها الحركات القومية كانت طوباوية وكانت المشاعر تحكها وتحل محل العقلانية في الفكر وفي السياسة، فقد انتهى الأمر بهذه الحركات إلى القيام بمغامرات سياسية كان أخطرها وأكثرها ضرراً على مجمل الأوضاع في عدد من هذه البلدان الحروب العشوائية غير المهيأة شروط النجاح فيها، مع إسرائيل، وإقامة وحدات قسرية بين بعض البلدان، والقيام بانقلابات عسكرية بهدف التسريع في الوصول إلى مواقع القرار في السلطة. وكان من النتائج الكارثية لكل هذه التطورات المتمثلة بإقامة أنظمة شمولية عسكرية الطابع، والمتمثلة بالهزائم العسكرية في الحروب مع إسرائيل، والمتمثلة كذلك بالقمع الوحشي لكل أشكال الاحتجاج، وباضطهاد الأقليات القومية، كان من نتائج ذلك كله أن انكفأت الجماهير عن مشاريع التغيير بصيغها وسماتها المختلفة، وانكفأت خصوصاً عن أصحابها. وتوفرت بذلك الشروط لنهوض الحركات الأصولية بصيغها المختلفة،

لاحتلال الموقع الشاغر في ساحة الصراع حول الحاضر والمستقبل. وباتت أحزاب التغيير الشيوعية وذات التوجه الاشتراكي، بفعل هذه الوقائع الجديدة، أحزاباً هامشية، أو ملحقة بسلطات قائمة، أو ملتصقة بمشاريع سلطات اعتراضية ذات ألوان قومية ودينية سلفية الطابع والمضمون والأهداف. ط الدور المطلوب من المجتمع الدولي من الواضح أن انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته العالمية قد أحدث تصدعاً كبيراً في الأوضاع الدولية. وكان من النتائج الأولى لهذا الزلزال المدوي أن العالم أصبح أسير قيادة قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هذا التغيير الكبير الذي حدث لم يكن وحده المؤشر على تنامي وتعاضم الدور الذي يحتله الرأسمال المعولم في حياة الأمم والشعوب في هذه الحقبة الجديدة من تاريخ العالم. فقد كانت ظاهرة العولمة الرأسمالية قد بدأت تتخذ دورها المهيمن على العالم منذ سبعينيات القرن الماضي، وربما قبل ذلك أيضاً. وكان يتعاظم مع تعاظم العولمة الرأسمالية هذه دور الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها للهيمنة على العالم، وفي إصرارها على التحكم بالمؤسسات الدولية (الأمم المتحدة وقراراتها)، وعملها الدؤوب للتوسع بما في ذلك بحروب التدخل، فضلاً عن ممارسة أشكال مختلفة من الضغوط الاقتصادية ومنها فرض الحصار على دول وشعوب مختلفة. ورغم أن العولمة هي ظاهرة موضوعية في الأساس تحدث عنها منذ وقت مبكر جداً ماركس في كتابه «رأس المال». وفي كتابات أخرى له حدد فيها أفق تطور ونضوج الرأسمالية، إلا أن للعولمة جانبين يجب التفريق بينهما: الجانب الأول المتمثل بحركة الرأسمال تقود موضوعياً إلى توحيد العالم، وإنها تنتج مع تطورها وتعاضم قدرتها على الهيمنة على حركة التطور عناصر مهمة من عناصر صنع التقدم في مجالاته كافة. وهو ما يتمثل خصوصاً بأوتوستراتدات المعرفة والاتصالات. الجانب الآخر المتمثل باستخدام هذا الرأسمال المعولم في سعيه للهيمنة على العالم، استخدامه لهذه الإنجازات العلمية الهائلة بأبشع الأشكال توحشاً وظلماً وقهراً، والتدخل في شؤون الأمم والشعوب بما في ذلك بالحروب، والعبث بمحيط الأرض وبفضائها.

لهذه الشعوب المظلومة من داخلها ومن خارجها، وتمكينها من تقرير مصائرنا بحرية ومن دون قسر وظلم وقهر ومن دون تدخل خارجي مباشر في شؤونها. وأسمح لنفسي هنا بتقديم بعض الاستخلاصات التي أحاول أن أحدد فيها بقدر من الوضوح بعض الأمور التي يمكن أن تشكل أساساً لقراءة واقعية تسمح بمعالجة هذه القضايا الكبرى وإيجاد حلول صحيحة وعادلة لها. إلا أنني أود أن أبدأ هنا بالتذكير ببعض بديهيات - أو ما اعتبره بديهيات - في التعامل مع قضايا الشعوب. وفي رأبي فإن ثمة أربعة مستحيلات ينبغي التذكير بها: المستحيل الأول هو فرض السعادة على شعب من خارج إرادته وبالقسر. فإن سلوك مثل هذا الطريق في فرض السعادة على الآخرين من شأنه أن يؤدي إلى عكس ما يبتغى منه في الحالتين: حالة القوى التي تتدخل من الخارج لفرض هذه السعادة على الشعب المعين، وحالة الشعب الذي يراد أن تفرض عليه السعادة من خارجه، وضد إرادته. مثال أفغانستان هو من أكثر الأمثلة وضوحاً في هذا الأمر، في زمن النظام الشيوعي وفي الزمن الحالي. المستحيل الثاني هو أن تحاول ثورة منتصرة، بالعنف أو بسواه، أن تصدر ثورتها، وأن تصدر مرجعيتها والأيديولوجية العلمانية أو الدينية، إلى أماكن أخرى، سواء بالعنف أو بوسائل أخرى. فهذا الطريق محفوف دائماً بالأخطار. ومثال ما تمارسه الثورة الإسلامية الإيرانية دليل واضح على هذه المخاطر على الطرفين، الثورة الإيرانية ذاتها، والثورات المصدرة إلى العراق وإلى لبنان، على وجه الخصوص. وعلينا أن نتذكر في هذا المجال ما حصل في أوروبا الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدور مباشر من الاتحاد السوفياتي، وأن نتذكر النتائج التي شهدناها في هذه البلدان بعد نصف قرن من الزمان. المستحيل الثالث هو ما حاولت وتحاول أن تقوم به دول قوية عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو أقل عظمة، مثل إسرائيل وسورية. وهو ما تمثل بالتدخل العسكري الأمريكي الفظ في العراق، وبالقمع الهمجى الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وبالتدخل السوري الفظ في لبنان بكل الوسائل لفرض الوصاية على هذا البلد. والمبررات والحجج التعسفية في كل هذه الحالات كثيرة لا تحتاج منا إلى الدخول في تفاصيلها. المستحيل الرابع هو

إن أشكال الظلم والقهر التي مورست ولا تزال تمارس بحق دول وشعوب المنطقة قد خلقت في النفوس أحقاداً عميقة الجذور. ومعروف أن اليأس عندما يبلغ مداه يدفع أصحابه ليس فقط إلى الانتحار، بل كذلك إلى أغرب أشكال الاحتجاج وأكثرها تدميراً. ولعل أكثر ما تعاني منه شعوب هذه البلدان، إلى جانب ما يمارسه الرأسمال المولم ضدها من قهر وظلم واستغلال، هو ما تمارسه الإدارات الأميركية المتعاقبة من قمع مباشر وغير مباشر لحقوقها القومية والاجتماعية والإنسانية. وهو ما يتمثل خصوصاً في الدعم غير المحدود لإسرائيل وإدارة الظهر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وهي مسألة لا يوليها المجتمع الدولي الأهمية التي تحتلها في أعماق مشاعر شعوب المنطقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأسباب الأساسية التي قادت وتقود أوساطاً واسعة من الجماهير ومن النخب السياسية والثقافية لتناسي مظالم نظام صدام حسين، ولتأجيل التفكير بمخاطر الأصوليات الدينية، وللتعاطف ليس فقط مع «حزب الله» و «حماس» بل حتى مع بن لادن، إنما تعود كلها إلى هذا الحقد الذي تنامي بصورة قوية جداً ضد الولايات المتحدة وضد إسرائيل وضد الحركة الصهيونية العالمية. بل إن جزءاً من الأحقاد بدأ يتجه نحو المجتمع الدولي الذي يبدو عاجزاً عن الوقوف في وجه هذين الشكلين الفظين من التعسف الأميركي والعنصرية الإسرائيلية. ولا تستثنى الأمم المتحدة من هذا النوع من الحقد لعدم قدرتها على تنفيذ قراراتها ذات الصلة بحقوق شعوب المنطقة، لا سيما حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين.

حلول لا تقبل التأجيل لم تكن مهمة هذا البحث الدخول في عمق القضايا الكبرى التي تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط. ولم تكن مهمته كذلك تقديم حلول لتلك القضايا. الوظيفة الأساسية لهذا البحث، كما حددتها له، تتمثل في إلقاء الضوء على هذه القضايا، وتنبيه المجتمع الدولي إلى ضرورة التعامل معها من خلال معرفتها وفهم تعقيداتها، وذلك بأفق تقديم المساعدة لشعوب المنطقة من خارجها، وباسم الشرعية الدولية، في إيجاد حلول تدريجية لهذه القضايا، إنقاذاً للسلام في المنطقة وفي العالم، وإنصافاً

الموقف الراهن المتعنت لإسرائيل في تعاملها مع الشعب الفلسطيني. ولذلك فإننا نعتقد أن معالجة الملف النووي الإيراني يجب أن تنطلق

من هذين الجانبين للمسألة، وليس بمعزل عنهما.

إن كل ما تقدم من عرض لقضايا المنطقة يتطلب بالضرورة أن تدرك القوى الديمقراطية في أوروبا خصوصاً، وفي بقية بلدان العالم، المعادية للسياسات الأميركية في مجالاتها كافة، أن الطريقة السائدة التي تعلن بها هذه القوى تأييدها لنضالات شعوب المنطقة، لا تسهم واقعياً، لا في مساعدة هذه الشعوب في تحقيق أهدافها، ولا تسهم، في الوقت ذاته، في الحد من هيمنة أميركا على العالم، ومن تدخلها الفظ في شؤون البلدان الأخرى بكل الوسائل بما في ذلك بالتدخل العسكري.

لقد حان الوقت كي يجري استخلاص عملي وواقعي لكيفية التعامل مع قضايا الشعوب المهورة، من جهة، وللتعامل مع هذا النمط المتوحش من التدخل الأميركي في شؤون الأمم والشعوب، من جهة ثانية، وفي التعطيل المتواصل لدور الأمم المتحدة، رفضاً للوظيفة التي أنشئت من أجلها هذه المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من جهة ثالثة. وتبدو لنا، في هذا السياق، كقضية لها الأولوية في الوقت الراهن، الأهمية القصوى للعمل بكل الوسائل لاستعادة الأمم المتحدة دورها الأصلي، خارج أي نوع من أنواع الهيمنة عليها، وجعلها قادرة على تنفيذ القرارات التي تتخذها ويتخذها مجلس الأمن الدولي تأميناً لحقوق الشعوب في تقرير مصائرها. وتحتل، في هذا المجال، أهمية كبيرة قضية العمل من قبل القوى الديمقراطية في العالم لخلق حركة أممية جديدة تحت شعار عولة إنسانية بديلة من العولة الرأسمالية المتوحشة. فإن من شأن التوصل إلى تطوير وتدعيم هذه الحركة أن يساهم في جعل الحضارة العالمية الأخذة في التكون حضارة إنسانية، يعززها التفاعل الديمقراطي الحقيقي بين ثقافات أمم العالم وشعوبها.

أما في ما يتعلق بشعوب المنطقة فإن المهمة الأولى المتعددة الجوانب المطروحة أمامها إنما تتلخص في قدرة هذه الشعوب على التخلص من الأنظمة الشمولية، القومية والدينية، والتحرر من كل أشكال الاستبداد القديمة والجديدة، التي تهيمن على هذه المنطقة وتحول دون دخولها في تحولات العصر الكبرى. وتبرز،

محاولة قمع الحركات الدينية، سواء منها الرجعية والهمجية التي يشكل بن لادن والزرقاوي وأمثالهما نموذجها، أم تلك التي تقاوم بالسلاح دفاعاً عن قضية وطنية عادلة. وهي ما يشكل «حزب الله» في لبنان و«حماس» في فلسطين نموذجها الآخر. فمحاربة الحركات الدينية بنموذجها، باسم محاربة الإرهاب، من دون ولوج الطريق الصحيح لإزالة الأسباب التي أدت إلى حصول هذه الظاهرة، سيجعل بسطاء الناس، وحتى العديد من النخب السياسية والثقافية، يقفون إلى جانب هذه الحركات ضد تدخل الخارج، ويبررون حتى ما لا يمكن تبريره من أعمال عشوائية وعمدية، من نوع العمليات الانتحارية، التي ترفضها الأديان جميعها، لا سيما الدين الإسلامي. إن التذكير بهذه المستحيلات الأربعة يشكل، كما يبدو لي، المدخل إلى قراءة ما نحن بصدده من وقائع، وإلى استخلاص الدروس

الضرورية لمواجهة هذه الوقائع. وفي اعتقادي فإنه لم يعد مفهوماً أن يظل المجتمع الدولي عاجزاً عن حل قضية عادلة مثل القضية الفلسطينية، وعاجزاً عن أن يفرض على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة الأميركية الإقرار بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه التاريخي فلسطين، إلى جوار دولة إسرائيل. وقد أصبح واضحاً أنه كلما تأخرت إسرائيل في حل هذه القضية ازدادت في مجتمعها حالات الكراهية المهورة بالعنصرية ضد العرب، وازدادت، بالمقابل، حالات الكراهية والتعصب عند عرب فلسطين وعند العرب جميعاً ضد إسرائيل وضد اليهود كشعب وكدين.

أما الموضوع النووي الإيراني فله، في نظرنا، وجهان: يتمثل الوجه الأول بحق إيران المشروع، أسوة بسواها من الدول، في تخصيب اليورانيوم من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويتمثل الوجه الثاني بالسعي المضر لدى إيران لإنتاج قنبلة نووية. وهي تتذرع في ذلك بأن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية، وترفض مراقبة ترسانتها هذه، وتمارس اغتصاباً لحقوق الشعب الفلسطيني، وتتكرر لحقوقه الوطنية، وتحتل الجولان السوري، وترفض بصلافة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وهي حجج لا تبرر لإيران امتلاك السلاح النووي، لكنها تطرح على بساط البحث قضية تشكل مصدر خطر دائم على السلام يتمثل في

دورها القديم في شكل جديد معاصر، وأن تتحرر من كل الأنماط السابقة في الفكر وفي السياسة وفي أشكال العمل وفي أشكال التنظيم، التي ساهمت في إضعافها وتهميشها. تلك هي بعض الأفكار التي أردت أن أستخلصها من هذا البحث. وهي قضايا كبرى بالغة التعقيد في منطقة تاريخها مليء بالأحداث الكبرى، ومستقبلها ما يزال يحبل بمثل هذه الأحداث الكبرى أيضاً. وجميعها أحداث لم تنتج سوى التدمير الذاتي، فضلاً عن كونها أدخلت المنطقة والعالم في حالات من الخطر الحقيقي المتواصل على السلام العالمي.

كاتب وسياسي لبناني (ينشر هذا المقال في العدد الثالث (كانون الأول 2006) من مجلة .Fondation، التي تصدر في باريس).

كمهمة أساسية في هذا الاتجاه، قضية بناء الدولة الحديثة، الدولة الديمقراطية، وتحرير المجتمع من كل آثار الاستبداد، والعمل على وضع خطط مدروسة، لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية تحرر الإنسان الفرد في هذه المنطقة من كل العبوديات التي فرضت ولا تزال تفرض عليه، سواء باسم الهويات التي يراد إبقاؤها كما هي من دون إغناء وتجديد، أم باسم الدين، الذي تنزع منه قيمه الإنسانية، ويجري إدخال تشويهات وخرافات عليه تتناقض مع قيمه هذه. وقد يكون في بعض ما هو مطلوب من القوى الديمقراطية في هذه البلدان، ومنها قوى دينية مستنيرة، أن تدخل في شكل من الأشكال بإجراء إصلاح ديني له جذور حقيقية في تاريخ الإسلام، وفي حركة النهضة العربية التي سادت في القرن التاسع عشر، وقمعت من داخل هذه البلدان ومن خارجها. إلا أن ما هو مهم، بالمقابل، هو أن تبذل القوى اليسارية، الشيوعية والاشتراكية والقومية ذات التوجه الاشتراكي، أقصى الجهد لاستعادة